التنمية الاقتصادية في ضوء المفاهيم والنظريات الحديثة مصر نموذجًا

د . زينب توفيق السيد عليوة
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة المستقبل

مقدمة

تركز التنمية الاقتصادية على حدوث تغيير هيكلي في توزيع الدخل والإنتاج، والاهتمام بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، أي هي العملية التي يتم من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات ومتوسط الدخل الحقيقي مصحوبًا بتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة. وعلى ذلك فإن مفهوم التنمية يوضح التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها (باسل البستاني، ٢٠٠٩). ومن ثم؛ فإن مفهوم التنمية الاقتصادية يعد أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات. وعلى ذلك تشتمل هذه الورقة على ثلاثة محاور، يدور المحور الأول حول بعض الأفكار والنظريات التي تطرقت للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدى المفكرين الأوائل، ويدور المحور الثاني حول بعض المفاهيم والنظريات الحديثة في التنمية والنمو الاقتصادي ومدى تطبيقها في مصر، ويدور المحور الثالث حول تعزيز تحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن توضيح ذلك بإيجاز على النحو التالي:

أولاً: الأفكار والنظريات التي تطرقت للتنمية والنمو الاقتصادي للمفكرين الأوائل

يتعذر فهم علم الاقتصاد دون إدراك لتاريخه، فعندما يظهر أحد الباحثين موهبة في الابتكار والتجديد، يأتي آخرون يعدلون عمله ويدخلون عليه تحسينات، وهذا

يعني أن الأفكار الاقتصادية هي نتاج لزمانها ومكانها، ومثلما يتغير العالم فإن هذه الأفكار تتغير، ولكن التغير في علم الاقتصاد يحدث بطيئًا (جون كينيث جالبريث، ٢٠٠٠). ومن ثم، يمكن التطرق بإيجاز لبعض نظريات وأراء المفكرين الأوائل في التنمية والنمو الاقتصادي وأهم ما يعاب على تلك النظريات، وذلك حسب التسلسل الزمني، كما يلي

ظهر الفكر الماركسي خلال ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر، حيث قامت نظرية ماركس التي سميت بالماركسية نسبة إلى مؤسسها كارل ماركس" Karl Marx" على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع ونوع الابتكار والاختراع السائدين وطريقة تراكم رأس المال إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة، وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، حيث رأى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة (Roymond Williams 2009). لكن يعاب على نظرية ماركس إهمالها لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة وتحديدها للعمل فقط كمحدد لتلك القيمة. كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا.

وخلال خمسينات وستينات القرن التاسع عشر ظهر الفكر الكلاسيكي، الذي تضمن أراء كل من آدام سميث "Adam Smith"، ودافيد ريكاردو"David Ricardo" في النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أراء التجاريين حول مصدر الثروة، ثم أراء كل من جون ستيوارت ميل "John Stuart Mill" حول الأسواق (John Stuart Mill 1963)، بالإضافة إلى أراء روبرت مالتوس" Robert Malthus" حول السكان (Samwel Holdander1997). ومن أهم الأراء المشتركة خلال هذه الحقبة: سياسة الحرية الاقتصادية، وأن التكوين الرأسمالي يعتبر مفتاح التقدم، وأن الربح هو حافز الاستثمار، بجانب أن الأرباح تميل للتراجع. ورأى آدم سميث أن ندرة الموارد الطبيعية توقف عملية النمو الاقتصادي وتقوده إلى حالة السكون (عبد الرحمن يسري،

١٩٧٤)، ونظر ريكاردو ومالتوس للنمو السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة الذي يمثل عقبة أمام التنمية الاقتصادية، حيث النتيجة النهائية للتنمية هي الركود الناتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي. وقد وجهت مجموعة انتقادات للنظرية الكلاسيكية منها: تجاهل الطبقة الوسطى، وإهمال القطاع العام، وإعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، بجانب نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية حيث لم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود تلك العقبات.

وفي سبعينات القرن التاسع عشر ظهر الفكر النيوكلاسيكي بمساهمات كل من: ألفريد مارشال وفيسكل وكلارك" Alfred Marshall fiscal and Clark"، وكانت هذه المساهمات قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، وتمثلت أهم تلك الأفكار في: يعتبر النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية، التي من خلالها يؤدي نمو الناتج القومي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح. ويعتمد النمو الاقتصادي خلال هذا الفكر على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، وأن كل مشروع صغير جزء من كل ينمو في شكل تدريجي متسق ومتداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع. كما أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة (A. M. Endres 1997) . ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى تلك الأفكار: الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل، بجانب التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وفي ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين ظهرت النظرية الكينزية التي ارتبطت بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز" John Maynard Keynes" الذي تمكن من وضع

حلول للأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٢، وقد حققت تلك النظرية رواجًا في المجتمعات الغربية أمام عجز النظرية الكلاسيكية التي كانت سائدة (ميشيل بو، جيل دوستاير، ١٩٩٧). كما رأى كينز أن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري والميل الحدي للاستهلاك، كما رأى أنه يوجد ثلاثة معدلات للنمو: الفعلي؛ والمرغوب؛ والطبيعي، وأنه يجب تحقيق التعادل بين معدل النمو الفعلي وكل من معدل النمو المرغوب ومعدل النمو الطبيعي (Keynes 2008). وقد وجهت مجموعة انتقادات لتلك النظرية منها أن تناقص الميل للاستهلاك من سمات المجتمع المتقدم، ومع ذلك دلت الأبحاث الإحصائية أن كينز كان مبالغًا في تقديره للميل للاستهلاك، حيث بين كوزنتس "Simon Smith Kuznets" عند تحليله للإحصاءات الأمريكية بين عامي ١٨٧٩-١٩٨٣ أن الدخل القومي الأمريكي زاد أثناء تلك الفترة، وأن الجزء الأكبر من هذا الدخل كان موجهًا للاستهلاك بينما الادخار ظل نسبة ثابتة من الدخل القومي، كذلك توصل كولين كلارك "Colin Grant Clark" عند تحليله للإحصاءات البريطانية قبل الحرب العالمية الثانية أنه كلما زاد الدخل يزيد الادخار بنسبة متناقصة، بمعنى ذلك أن الاستهلاك أهم مما كان يعتقد كينز وأكثر أهمية من الاستثمار (أحمد الأشتر، ٢٠٠٧).

ويعد نموذج هارولد- دومار "Harold - Doumar" من أكثر النماذج شيوعًا في أربعينات القرن العشرين، ويركز هذا النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، ويفترض وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي الإجمالي، ويبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو، وأن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيس للنمو حيث يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات (Torado Michael & Smith Stephen 2009). وقد وجهت مجموعة انتقادات لنموذج "هارولد - دومار" منها، إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية

وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية فإن الوضع يختلف بين هذه الدول والدول النامية، وان كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، حيث يلاحظ أن محددات النمو طبقًا لنموذج "هارولد - دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار؛ ومن ثم، للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسًا، في هذه الحالة لا تتمكن الدول النامية من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها.

ومن أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في خمسينات القرن العشرين نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس "Arthur Lewis" التي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصادات الدول الفقيرة من الاعتماد على الزراعة إلى الصناعة، لتصبح اقتصاداتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، وبذلك يعتبر لويس أول من قدم نموذجًا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر. وفي ذلك يتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين: قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه قطاع الكفاف ويتميز بهبوط إنتاجية العمل، وقطاع صناعي ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم. وأهم ما افترضه لويس في تحديد نظريته: أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي تتوقف على زيادة التراكم الرأسمالي، وأن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها، وأن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع (Stephen Enke 1962). وقد وجهت مجموعة انتقادات لنظرية التحولات الهيكلية منها: رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي فإنه يصعب انطباقها على الدول النامية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول أنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية فإن الطلب على العمل سينخفض، كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية

وسياسية بدلاً من استثمارها داخل البلاد، كما افترضت النظرية وجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن وارتفاع نسبة البطالة فيها.

وتعتبر نظرية مراحل النمو للاقتصادي والت وايتمان روستو "W. W. Rostow"، من أبرز المساهمات التي ظهرت في ستينات القرن العشرين بهم وذلك مع نشر كتابه الذي يحمل عنوان مراحل النمو الاقتصادي (روستو، ١٩٦٢). وتتلخص النظرية في تحديد مراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة، حيث تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها، وأن هذه المراحل نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث. ورغم أن روستو لم يعن أساسا بتحليل قضية تخلف الدول، فإن نظريته استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق للمرحلة التي تليها، مما يعني أنه على الدول المتخلفة أن تمشي نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ١٨٥٠- ١٩٥٠، حتى تصل إلى المجتمع الصناعي وما بعد المجتمع الصناعي. وينسب روستو أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس: مرحلة المجتمع التقليدي، ثم مرحلة التهيؤ للانطلاق، ثم مرحلة الانطلاق، ثم مرحلة الاتجاه نحو النضج، ثم أخيرًا مرحلة الاستهلاك الوفير (W.W. Rostow 1960). وقد أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في إثبات صحة المراحل التاريخية وفي إمكانية انطباقها على جميع دول العالم الثالث.

ورأت نظرية النمو المتوازن للاقتصادي روزنشتاين- رودان "Rosenstein - Rodan"، خلال ستينات القرن العشرين أنه لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لابد أن تكون برامج التنمية ضخمة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات

التنمية كوحدة لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال؛ ومن ثم، نجاح المشروعات في مجموعها مع وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية. أما راجنار نيركسة "Ragnar Nurkse"، وهو من اقتصادي تلك الحقبة الذين أيدوا حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها، يرى أن النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها (Ragnar Nurkse 1961).

بينما أكدت فكرة النمو غير المتوازن التي بلور هيرشمان "Hirschman" معالمها، أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النمو غير المتوازن هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ لأن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الرائدة يقود الاستثمارات الجديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة لخلقها الوفرات الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، حيث إن كل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفورات ومزايا يستفيد منها كل مشروع أخر جديد، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة، حيث يخلق أحدها وفورات خارجية بينما يستفيد منها الأخر، وهذا من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو الاقتصادي (Albert Hirschman 1958)، ويعاب على هذه النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول وبعضها، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي قد تقود إلى الاتجاه السلبي في تطور القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها.

وفي سبعينات القرن العشرين حظي نموذج التبعية الدولية تأييد مفكري دول العالم الثالث، حيث يرى النموذج أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية

والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية. وقد ظهر ضمن نموذج التبعية الدولية ثلاثة تيارات فكرية تمثلت في: التيار الأول يمثل نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة وهو تطور غير مباشر للفكر الماركسي الذي يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة؛ والتيار الثاني يمثل نموذج المثال الكاذب ويقوم على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة بحيث لا تتماشى مع واقع تلك الدول؛ والتيار الثالث يتمثل في فرضية الثنائية التنموية التي أظهرت فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، ففي الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، مما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة (Saidou Baba Oumar & other 2015).

وفي نهاية القرن العشرين ظهرت النظرية الحديثة في النمو الاقتصادي وركزت على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، منها: نموذج رومر- روبرت "Romer-Robert" عام ١٩٨٦، الذي اهتم بمجال المعرفة والتقدم التقني. أما جريجوري مانكيو وديفيد رومر وديفيد ويل "Gregory Mankiw David Romer & David Weil" عام ١٩٩٢، فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، كما قسمت رأس المال إلى: رأس مال مادي؛ ورأس مال بشري، وناقشت المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان خاصة الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية (Daron Acemoglu 2009).

ويمكن خلال هذا السياق جمع وتصنيف الأفكار التنموية خلال القرن العشرين ووضعها ضمن ثلاث مدارس: الأولى المدرسة النيوماركسية، التي عبرت

عنها "نظرية التبعية" على وجه الخصوص. والثانية المدرسة "النفعية الجديدة" التي طغت في حقل النظرية منذ أواخر سبعينات القرن العشرين، ووفرت للخطاب النيوليبرالي وللسياسات الاقتصادية النيوليبرالية تبريرها النظري، وقد عبرت عنها استراتيجية "توافق واشنطن للتنمية". والثالثة المدرسة "المؤسساتية المقارنة" التي اختص المنتمون إليها من جيل الثمانينات وما بعده، بدراسة النموذج الآسيوي للتنمية، مع وجود تباينات وفجوات شاسعة بين هذه المدارس الثلاث في قراءاتها لدور الدولة في التنمية (Shahiol Yusuf 2009).

أما بالنسبة لمقاربات أو نظريات النمو والتنمية الاقتصادية الأكثر حضورًا خلال العقدين الأخيرين من القرن الحادي والعشرين، فقد تبين أن هناك ثلاث مقاربات في هذا الميدان، أول هذه المقاربات "نظرية النمو الجديدة"، أو نظرية "النمو الباطني المنشأ"، وأهم أعلامها بول رومر "Paul Romer 1989"، حيث تناولت دور المعرفة التكنولوجية كمصدر للنمو، وفرضت هذه المقاربة نفسها كإسهام لا يمكن تجاوزه في ميدان نظرية النمو والتنمية. وثاني هذه المقاربات "المؤسساتية النيوكلاسيكية"، ومن أهم أعلامها داني رودريك(Dani Rodrik 2007)، وقد ركزت على دور المؤسسات في تفسير النجاح، وفي تفسير الإخفاق التنموي. وثالث هذه المقاربات نظرية التنمية البشرية أو "التمكين"، ويمثل أمارتيا سن (Amartya Sen 1999) المنظر الرئيس لها. وتوفر هذه المقاربات تبريرًا لنمط من الإصلاح الاقتصادي يكون مدخلاً للتنمية الاقتصادية وذلك باكتساب المعرفة التكنولوجية عند الأولى، وإصلاح المؤسسات عند الثانية، وتأهيل رأس المال البشري عند الثالثة (راي كانزبري، ٢٠١١).

وبصفة عامة فقد تبلورت استراتيجيات التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث استراتيجيات: الأولى الاستراتيجية الحمائية المسماة استراتيجية "إحلال الواردات"، وقد راجت هذه الاستراتيجية في الدول العربية منذ أواخر الخمسينات حتى الثمانينات، حيث قامت على ركيزتين يتمثلان في الحماية الجمركية وتشجيع الاستثمار المحلي، وذلك ضمن إطار من "التوجه نحو الداخل"، وقد فتحت هذه الاستراتيجية دورًا رئيسًا للدولة والاستثمار العام في التجربة العربية. والثانية

استراتيجية التحرير الاقتصادي وذلك ضمن إطار سياسات "توافق واشنطن"، التي عملت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على فرضها على الدول العربية، وكان أهمها الخصخصة، حيث أمكن انسحاب الدولة من مهامها التنموية والتركيز على مقولة أن الاندماج في "النظام الاقتصادي الليبرالي الدولي" يحقق التنمية، لأنه يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ومن ثم، فهي استراتيجية قامت على انسحاب الدولة من التسعير وترك الأمر في عهدة السوق، كما عملت على "الانفتاح على الخارج" بنية الصناعة من أجل التصدير، وعلى اعتماد "دولة الحد الأدنى" كشعار وممارسة. والثالثة الاستراتيجية التنموية التي عبرت عنها تجارب اليابان والشرق الأقصى، التي قامت على اكتساب التعلم والمقدرة التكنولوجية وإنتاج الآلات بهدف التصدير (ميشيل يو وجيل روستان، ١٩٩٧).

وقد بينت هذه التجارب بنجاحاتها في "التصنيع المتأخر" مكمن الفشل في التجربة الحمائية للدول النامية وهو اختيار السهولة، بمعنى الاكتفاء باستيراد قطع الغيار لتجميع سلع استهلاكية ومعمرة تباع في السوق المحلية المحمية، وهو خيار عكس تراجع هذه الدول عن تحمل الأهم وهو إنتاج الآلات من خلال التعلم التكنولوجي والتعلم بواسطة الممارسة، كما بينت هذه التجارب في الوقت نفسه مكمن الفشل في الاستراتيجية النيوليبرالية، وهو فشل نجم عن دفع دول العالم الثالث إلى الانفتاح على الخارج دون أن يكون لديها ما تصدره أو الشروط التي تجعلها قادرة على التصدير.

ثانيًا: بعض المفاهيم والنظريات الحديثة في التنمية والنمو الاقتصادي ومدى تطبيقها في مصر

ظلت المؤسسات المحلية والدولية خلال فترات زمنية طويلة، تشير إلى نجاح السياسات الاقتصادية مستندة إلى أداء المؤشرات النقدية، دون النظر إلى اتساق هذه المؤشرات مع الأوضاع الحقيقية للاقتصاد العيني؛ ومن ثم، وجدت ازدواجية في النشاط الاقتصادي وصعوبة قياس أثر السياسات والتشريعات، لذلك تغير الفكر التنموي من مجرد التركيز على المفهوم الاقتصادي للتنمية إلى الاهتمام بفكرة الاستدامة والتوازن بين المنافع التنموية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على

المدى البعيد بجانب العدالة الاجتماعية، حتى يتم استعادة التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي؛ ومن ثم، تحقيق الرفاهية بكل مستوياتها بما فيها رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

ومن ثم، يوجد ثلاثة مصادر يمكن الاستعانة بها في تكوين مقاربات جديدة للتنمية الاقتصادية تتمثل في: الأولى أدبيات التنمية في الفترة ١٩٤٥- ١٩٦٥، التي تبرز مساهمات كل من: أرثر لويس؛ وميردال؛ وكاليتسكي؛ وبريش؛ وسنجر؛ وكالدور؛ وباران؛ ودوب؛ وسمير أمين؛ ووستريتن؛ وتودار؛ وغيرهم ممن تعاملوا مع الواقع ولم يهملوا تعقيداته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية والمؤسسية، وأدركوا عجز السوق عن إنجاز التنمية الاقتصادية، بل نظروا إليها كفعل إرادي يستدعي حضور الدولة وتفعيل دور التخطيط. والثانية خبرات النمو في الدول الآسيوية حديثة التصنيع، وماجسدته من دروس وما قامت به من ممارسات، تخرج عن الإطار النيوكلاسيكي والليبرالي، خاصة فيما يتعلق بقضايا دور الدولة وتوزيع الدخل وديناميات التصنيع. والثالثة التقارير العالمية للتنمية البشرية التي توالى صدورها منذ ١٩٩٠، وما صاحبها من إسهامات نظرية وعملية وسعت مدى الرؤية إلى قضايا التنمية وساعدت على إبراز التعدد الكبير لأبعادها وبيان ما بينها من تشابكات (إبراهيم العيسوي، ٢٠١٢). ومن ثم، ظهرت مفاهيم ونظريات حديثة للتنمية الاقتصادية يمكن توضيح بعضها بإيجاز ومدى تطبيقها في مصر، على النحو التالي:

١- التخطيط بالمشاركة

ظهر مفهوم التخطيط بالمشاركة حينما تحول دور الدولة نحو الاقتصاد الحر وتبنيها لفكر الخصخصة، مما كان له أثر في تنامي القطاع الخاص وظهوره كشريك فاعل في تنفيذ خطط التنمية بجانب الدولة والمنظمات الأهلية الأخرى؛ ومن ثم، تطلب من الدولة تبني صياغة جديدة لمفهوم تخطيط وإدارة الاقتصاد القومي، يقوم على دمج وتنسيق وتحفيز شركائها في عملية التنمية على القيام بأدوارهم، من خلال منظومة تتكامل فيها جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، أي "شركاء التنمية" في تحقيق أهداف التنمية. كما تطلب من الدولة إعادة النظر في نظم العمل

داخل مؤسساتها وتفعيل دور أجهزة التخطيط فيها، بما يكفل تحقيق المرونة الكافية وتوطيد العلاقة بين الحكومة وشركائها الجدد، لتحقيق تبادل الأراء والحوارات والاستفادة من خبرات القطاع الخاص وتطويعها بما يؤدي إلى خدمة أهداف وخطط التنمية، وترسيخ مبدأ المشاركة وإتاحة الفرصة أمام كل الفئات للمساهمة في وضع الاستراتيجيات والأهداف القومية، بحيث تأتي الخطة معبرة عن آمال وتطلعات المجتمع مع تأكيد مبدأ الديموقراطية وصياغة بنود عقد اجتماعي جديد، تقوم فيه الحكومة بدور الشريك المشرف وليس القائد الأوحد لعملية التنمية (مروة ممدوح سيد مصطفى، ٢٠١١).

ويمكن القول أن منهج التخطيط التشاركي بدأ عام ١٩٩٩ واستخدم على نطاق واسع من قبل المنظمات والأفراد ومختلف شرائح المجتمع، حيث ظهرت الحاجة لإعادة النظر في عملية التخطيط نظرا للتغيرات التي طرأت على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. ويعني مفهوم التخطيط بالمشاركة كمثال مشاركة المجتمعات المحلية في كل المراحل مثل: تقييم الوضع؛ وتحديد المشكلات؛ وترتيب الأولويات؛ وتحديد الاحتياجات التنموية، وإعداد خطط التنمية ومتابعتها وتقييمها، ويمثل التخطيط بالمشاركة مقاربة تمكن المهتمين بالتنمية من المشاركة في عملية التخطيط بحيث تلعب الحكومة دور الشريك المنسق (إبراهيم العيسوي، ٢٠٠٧).

ورغم أن التخطيط الاقتصادي في الدول النامية حقق بعض الإنجازات إلا أن هناك عدم رضا في بعض الدوائر عن العملية التخطيطية، حيث يتشكك البعض في جدوى التخطيط نفسه كأداة للتنمية. ولما كانت حالة الرضا عن الأداء هي دالة لعاملين: مستوى التوقعات والأداء؛ والنتائج الفعلية، فالبعض يرى أن منحنى التوقعات انتقل إلى مستوى أعلى وفي نفس الوقت اشتدت حدة بعض الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وفي مقدمتها مستويات البطالة وما يصاحبها من مظاهر الفقر، وهذا يفسر عدم ثقة البعض في جدوى العملية التخطيطية، وهو ما استدعى إعادة النظر في العملية التخطيطية، لكونها أداة ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واستجابتها للحاجات المتغيرة للمجتمع (أحمد محروش الدرش، ٢٠٠٣).

ومن ثم، أصبحت البرامج والمشاريع التنموية في الأعوام الأخيرة تتبنى مفهوم التخطيط بالمشاركة بعد فشل معظم الآليات التي كانت تتبنى التخطيط المركزي، حيث أشار كوهين (Cohen 1973) إلى أن المشاركة تتضمن إشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات لإنجاز برامج التنمية والاستفادة منها وتقييمها. ومن قبله قام ملبرث (Milbrath 1965) بتصنيف التخطيط بالمشاركة إلى ٣ مستويات، الأول يسمى "اللامبالاة" ويركز على أن شكل المشاركة لا تتعدى أكثر من رد على الاستبانات والتصويت وبذلك يلعبون دور المشاهدين، أما الذين يكون بينهم وبين الجهات الرسمية تواصل من خلال مشاركتهم في المنتديات العامة واللجان الرسمية فهم يمثلون المستوى الثاني الذي يسمى "الانتقالي"، أما أعلى مستوى من المشاركة الذي يصبح فيه المواطن جزء من عملية اتخاذ القرارات ويحصل على مسئولية وتمثيل في اللجان ويساعد في تأسيس وتنظيم الجمعيات المدنية فيسمى "المقاتل" (Henry Sanoff 2000).

وقد ظهر التخطيط بالمشاركة في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث لعب كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية الدور الرئيس في صياغة الاستراتيجية، كما شارك في هذه الفعاليات عدد كبير من الخبراء والأكاديميين وأصحاب المصالح حيث أبدت جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية اهتماما واضحا بالمشاركة في وضع تلك الاستراتيجية.

٢- الاقتصاد الأخضر

ظهر مفهوم "الاقتصاد الأخضر" استجابة للأزمات العالمية المتعددة مما دفع إلى إجراء تحليل معمق للنماذج الاقتصادية الحالية ولمدى قدرتها على زيادة الرفاه البشري والمساواة الاجتماعية، وكذلك لعدم الاستدامة في طريقة التفكير المتمثلة في ترك الأمور على حالها، والمقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تظهر التفاوتات الاجتماعية المتزايدة والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج، إذ يستهلك النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر كمية من الكتلة الإحيائية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها بصورة مستدامة، مما يقوض خدمات النظم الإيكولوجية التي تشكل

عنصرًا رئيسًا من مقومات حياة الفقراء، ويؤدي إلى استمرار وتفاقم الفقر والتفاوتات الاقتصادية، كما تتسبب في التلوث وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية، مما يهدد قدرة الأرض على توليد الثروة وضمان الرفاه البشري. ومن ثم، ظهر مفهوم "الاقتصاد الأخضر" استجابة لهذه الأزمات المتعددة، حيث يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي؛ ومن ثم، نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات سواء العامة والخاصة أو المحلية والدولية صوب القطاعات الخضراء الناشئة، لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر وتقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٢).

وقد أوضحت أحد تقارير الأمم المتحدة أن استثمار ٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنويًا على امتداد الفترة ٢٠١٠-٢٠٥٠ يحقق نتائج - إن هي تركت على حالها- تتعلق بتوليد النمو الاقتصادي وفرص العمل والمنافع الاجتماعية، إلى جانب الحد من استهلاك الطاقة، وزيادة أرصدة الموارد المتجددة، وخفض التلوث وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١). ومن ثم، يشكل "الاقتصاد الأخضر" وسيلة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة حيث يركز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاقتصادية (شكيب بن موسى، ٢٠١٢).

وقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتجربة التنمية الخضراء حيث حرصت على الانتقال من اقتصاد قائم على النفط والغاز إلى اقتصاد أكثر تنوعًا وقائم على المعرفة مع الحفاظ على مواردها المحدودة، وتم استعراض الجهود في هذا المجال وعلى رأسها مبادرة الاقتصاد الأخضر للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢، والأجندة الخضراء والاستراتيجية الوطنية للنمو الأخضر التي تم تطويرها عام ٢٠١٥ بدعم من المعهد العالمي للنمو الأخضر، وتعتبر الأولى من نوعها في منطقة الخليج العربي حيث تهدف إلى تحويل اقتصاد الإمارات إلى اقتصاد أخضر ومتنوع بحلول عام ٢٠٣٠ (رلي مجدلاني، ٢٠١٠).

وتتبنى استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، التحول نحو "الاقتصاد الأخضر"، الذي يتميز باستخدام الطاقة المتجددة التي تساعد على خفض انبعاث

الغازات المسببة للاحتباس الحراري، مما سيعود بفوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية هامة لمصر منها: زيادة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية التي تحافظ على البيئة كالطاقات المتجددة، والنقل ذو الانبعاثات المنخفضة من الكربون، واستخدام التكنولوجيات النظيفة وتحسين نظام إدارة المخلفات، وتحسين نظام إدارة المياه، والإدارة الزراعية، وذلك من خلال "برنامج الاقتصاد الأخضر" الذي يعمل على مساندة القطاع الصناعي لإدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر في أنشطته المختلفة بهدف زيادة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق العالمية والمحافظة على البيئة وترشيد استخدام الطاقة واستخدام الطاقة البديلة وتقليل تكلفة الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الإنتاجية.

٣- الاقتصاد الأزرق

ظهر في السنين الأخيرة مفهوم "الاقتصاد الأزرق" من سياق ما تعارف على تسميته بالاقتصاد الأخضر، حيث كانت جماعات حماية البيئة والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية تطالب بالاستعاضة عن التنمية الاقتصادية التقليدية بنموذج "نمو أخضر" أقل اعتماداً على الكربون. بعدها ظهر خيار أكثر تنافسية وهو الاقتصاد الأزرق الذي فرضته المتغيرات السريعة في مختلف مجالات الحياة ، لاسيما عقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة عام ٢٠١٢، الذي أكد على حماية الإدارة المستدامة للموارد المائية والمحافظة على النظم الإيكولوجية السليمة خاصة في المحيطات. وضمن هذا التوجه أطلقت "منظمة الأغذية والزراعة" التابعة للأمم المتحدة ما يعرف بمبادرة "النمو الأزرق"، وسعت من أجل دعم التحول إلى هذا النهج الجديد ومساعدة الدول والحكومات في وضع وتنفيذ سياسات تعزز مفهوم الاقتصاد الأزرق.

ويتطلع الاقتصاد الأزرق إلى مزيد من تسخير إمكانات المحيطات والبحار والسواحل من أجل: إلغاء ممارسات الصيد الضارة، وتحسين صون وبناء مصائد الأسماك المستدامة، وإنهاء الصيد غير المشروع وغير المنظم، وضمان تدابير مصممة خصيصًا من أجل تعزيز التعاون بين الدول في هذا المجال، وتطوير السياسات والاستثمار والابتكار في

دعم الأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية. وقامت بعض الدول الساحلية بالتخطيط للتنمية الاقتصادية آخذة في الاعتبار استغلال موارد الاقتصاد الأزرق، مثل المغرب حيث اعتمدت مخططا لتنمية السياحة بحلول ٢٠٢٠، يهدف إلى مضاعفة عدد السياح ليبلغ ٢٠ مليون سائح، بالإضافة إلى مضاعفة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات، وتحسين مرتبة المغرب لتصبح ضمن الوجهات السياحية العالمية ؛ أي العمل على التحول من المرتبة ٢٧ عام ٢٠٠٠ إلى المرتبة ٢٠ عام ٢٠٢٠. وتدرس الصين التي تستحوذ على ١٨٠٠٠ كيلومتر من السواحل البحرية إنشاء "منطقة الاقتصاد الأزرق" في شبه جزيرة شاندونغ المطلة على بحر بوهاي والبحر الأصفر لتجربة تنمية الاقتصاد الأزرق(Gunter Pauli 2009).

وتعزز استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، التحسن المستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة، والحد من تأثير التغير المناخي، بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية من خلال تطبيق سياسات إنمائية تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي، وقادرة على إيقاف تدهور البيئة والحفاظ على توازنها والانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، وحماية التنوع البيولوجي، والوفاء بالالتزامات الدولية البيئية، وإدارة للمخلفات ترتكز على مفاهيم الحوكمة والاقتصاد وذات محتوى معرفي وتقني وبيئي عالي.

٤- التنمية المستدامة

برز مفهوم "التنمية المستدامة" بعد الحرب العالمية الثانية وحصول دول العالم الثالث على استقلالها السياسي، حينما بدأت الدول الرأسمالية تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل هو نتاج تخلفها وليس لاستعمارها لسنوات طويلة؛ ومن ثم، طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث تجاوز حالة التخلف واللحاق بالدول المتقدمة. وتعني التنمية المستدامة تطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها،

حيث يواجه العالم خطورة التدهور البيني الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية والمساواة والعدل الاجتماعي. وترجع التنمية المستدامة إلى موريس سترونج "Maurice Strong" عالم التنمية البيئية الكندي، ثم توسعت إلى استراتيجية عالمية للحفاظ على الطبيعة ووضعت مفهوم باسم التنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية مع معالجة الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (Sachs 2012). وتجرى التنمية المستدامة خلال ثلاثة مجالات رئيسة تتمثل في: النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية، والتنمية الاجتماعية؛ ومن ثم، تهتم بالتركيز على جميع مواطن الضعف في المجتمع اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، للتخلص من الفقر وذلك من خلال التشجيع على اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، كما تهتم بمحو الأمية والتخلص من البطالة بتوفير فرص العمل، وضرورة تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة القومية .(Suryana rayana 2013)

وقد تبنت استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، مفهوم التنمية المستدامة كإطار يقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ويرتكز مفهوم التنمية الذي تتبناه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسة تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، وذلك من خلال حماية البيئة والحد من تلوث الماء والهواء وانبعاث الغازات، والتكيف مع التغير المناخي والحد من آثاره السلبية، وتعظيم الاستفادة من المسطحات البحرية والشواطئ ومنع الاستغلال الجائر لثرواتها، والتحول السريع نحو الطاقة الخضراء، وتحقيق الأمن المائي، وأمن الطاقة، والأمن الغذائي.

٥- التنمية المستقلة

يعتبر نموذج التنمية المستقلة نقيض للتنمية التابعة التي عرفتها معظم الدول النامية لفترات طويلة، والتي كانت تخدم بالأساس مصالح القوى الرأسمالية العالمية وشركاتها متعدية الجنسيات، بجانب مصالح بعض الرأسماليين المحليين الذين ساروا في ركاب هذه الشركات ونفذوا مخططاتها في بلادهم. ويعني نموذج التنمية المستقلة

الاعتماد على القوى البشرية والمدخرات المحلية، حيث ينظر إلى الاستثمار الأجنبي والمعونات الأجنبية غير المشروطة كعوامل مساعدة للجهد التنموي الوطني.

والدولة التنموية حسب مقاربة التنمية بالاعتماد على الذات هي التي تضطلع بأدوار تنمية وحشد المدخرات الوطنية وتعبئة الموارد وتوجيهها نحو توسيع دائرة التصنيع وتعميقه والقيام بالاستثمارات الإنتاجية في مختلف القطاعات، بجانب وظائفها التقليدية ومراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادي بشكل غير مباشر (راي كانتربري، ٢٠١١). وفي هذه الحالة يمكن للدولة إقامة المشروعات الإنتاجية بمفردها أو مشاركة مع القطاع الخاص أو قطاع الأعمال عن طريق التخطيط القومي الشامل وتحديد الأولويات بمشاركة شعبية وفق نموذج التنمية المستقلة، والاعتراف بالعولمة كحقيقة واقعة، فهو ليس اقتصادًا مغلقًا ولا مكتفيًا ذاتيًا ولكنه يتعامل معها بشكل انتقائي وتدريجي كما تفعل الدول المتقدمة (إبراهيم العيسوي، ٢٠٠٧).

وتعكس استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، اهتمام الدولة وحرصها على بناء مجتمع متطور ومنتج، ودعم اقتصاد سوق منضبط يتميز بالاستقرار وقادر على تحقيق نمو شامل ومستدام، ويتميز بالتنافسية والتنوع ودعم القطاع الخاص وتعظيم القيمة المضافة وتوليد المزيد من فرص العمل بجانب جذب المزيد من الاستثمارات.

٦- التنمية المتكاملة

يقصد بالتنمية المتكاملة العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الأخر في نفس الوقت ونفس المجتمع، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات، ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيرًا وتأثرًا، مستخدمة في ذلك الأساليب العلمية الحديثة، وتهتم بجميع الأفراد والجماعات والتجمعات والمجالات المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية من ناحية تفاعلها مع بعضها (عبد الكريم بكار، ١٩٩٩).

وتسهدف التنمية المتكاملة التسهيل على مقيمي الأقاليم في الوصول بسهولة

للخدمات التي يتمثل أهمها في: الخدمات الإدارية والمالية والصحية والطبية من مستشفيات ومراكز رعاية صحية وانجابية وأسرية واسعافية ، والخدمات التعليمية شاملة دور الحضانة للأطفال والمدارس والجامعات والمراكز التعليمية ، وخدمات الحصول على الطاقة بمختلف أنواعها ، وتوفير أنظمة المواصلات البرية وسهولة استخدامهابم بجانب توفر وسهولة استخدام وسائل الاتصالات والإنترنت ، وتوفر المناطق السياحية والترفيهية والساحات الخضراء والملاعب الرياضية والمناطق الصناعية والتجارية والزراعية، وذلك لتأمين الدخل اللازم للعيش الكريم مع ما يتطلب من مناطق منظمة للسكن بكامل خدماتها التحتية والمؤسسات المالية كالبنوك وصناديق المعونة الوطنية لتشجيع الإقامة في تلك الأقاليم وتشجيع الهجرة العكسية أي الهجرة من المدن إلى القرى.

ومن ثم، يتطلب التخطيط للتنمية المتكاملة تخطيطا شموليا يأخذ استعمالات الأراضي وأماكن تواجد الثروات بعين الاعتبار لتحقيق التنمية المستدامة بمحاورها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة بعين الاعتبار، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية من خلال التأهيل والتدريب وتوفير فرص العمل لتخفيف الفقر والبطالة، وربط خطط ومسارات التعليم الجامعي مع حاجة السوق المحلي، وإيجاد أسواق خارجية لمنتجات السوق المحلي بعد تشجيع التنافسية في الإنتاج وتحقيق علامات الجودة اللازمة للدخول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية بخطى ثابتة بالتنافسية في الجودة والإنتاج. ولتحقيق ذلك تعمل الدولة على تشجيع الإبداع وخلق المبادرات والبحث العلمي للمساعدة في التطوير والتنمية في القطاعين الصناعي والزراعي، وأن توفر المراكز الثقافية.

وعلى سبيل المثال بدأ في جنوب سيناء مشروع التنمية المتكاملة لأهالي رأس سدر بقرية أبو صويرة، على مساحة ٣٥ فدان، بتكلفة ٥ ملايين جنيه، ويضم المشروع مزرعة نموذجية أقيمت على مساحه ٣٥ فدان، تضم زراعات للخضر والفواكه والإنتاج السمكي والماعز والأغنام، وتضم المزرعة ٢٠ فدان فاكهة، وعدد ٥٠٠ نخلة، ٢٠ صوبة

زراعية، وفدان أعلاف ملحق لتربية الأغنام، وفدان مزرعة ثروة سمكية، مما أدى إلى توفير ٥٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة وحققت كم كبير من المحاصيل الزراعية.

وتعتمد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزانًا وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم.

٧- النمو الاحتوائي المستدام

يقاس معدل النمو الاقتصادي الإجمالي للدولة بقيمة الزيادة السنوية في إنتاج السلع والخدمات منسوبة إلى إجمالي الإنتاج من السلع والخدمات في العام السابق معبرًا عنه في صورة نسبة مئوية، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي للدولة كبيرًا كان مؤشرًا على انتعاش وازدهار الاقتصاد، حيث يؤدي زيادته إلى زيادة مستويات دخول الأفراد التي تؤدي بدورها إلى تنشيط الطلب الكلي الفعال وارتفاع مستوى التشغيل في الاقتصاد وتراجع معدلات البطالة وزيادة إيرادات وأرباح الشركات مما يحفزها على التوسع في إنفاقها الاستثماري (Shahiol Yusuf 2009).

ورغم الآثار الإيجابية لمعدل النمو الاقتصادي المرتفع على الاقتصاد القومي، إلا أنه قد يكون مصحوبًا بأثار سلبية مثل: تضخم مرتفع إذا اقترن بزيادة الطلب على الواردات نتيجة زيادة الدخول النقدية، بالإضافة إلى اختلالات في توزيع الدخول في المجتمع.

ومن ثم، ظهر في الأدب الاقتصادي مؤشرًا جديدًا لمعدل النمو الاقتصادي أكثر تطورًا وشمولاً هو النمو الاحتوائي المستدام، ويعرف بأنه النمو الذي يمكن جميع شرائح المجتمع من المشاركة والاستفادة من عوائده، ومن أهم سماته: المشاركة، والاستدامة، وعدالة التوزيع، ومكافحة الفقر؛ ومن ثم، تدعيم بناء الاقتصاد، وإيجاد مزيدًا من فرص العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إنتاج كمية أكبر من السلع والخدمات. ويرتكز النمو الاحتوائي على التوظيف المنتج وما يرتبط

به من تحسينات في الأسواق والتكنولوجيا وإمكانية الحصول على التمويل والخدمات الأساسية بجانب إعادة توزيع الدخل. وغالبًا يتم تحقيق النمو الاحتوائي نتيجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال آلية التخطيط التأشيري، لأن آليات السوق وحدها قد تنتج مزيد من الاختلالات في توزيع الدخول؛ ومن ثم، تفاوت الثروات (Richard Samans & others 2015).

ومن ثم، طالبت العديد من الدراسات تبني استراتيجيات نمو تعمل على تكافؤ فرص العمل من أجل المشاركة والاستفادة من عملية النمو، كما ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على وضع إطار لقياس النمو الاحتوائي بمؤشرات مستوى المعيشة متعدد الأبعاد، وتبنى البنك الدولي مقترح بهدف تقليل الفقر المدقع إلى ٣٠ بالمئة بحلول عام ٢٠٣٠، بجانب تعزيز الرخاء المشترك. كما أصبح ذلك المقترح من المؤشرات الرئيسة للنمو الشامل الذي قدمه بنك التنمية الآسيوي في إطار النقاش حول اللامساواة واستراتيجات النمو الاحتوائي (Chaudhuri & Ravallion 2007)، كما تبنى استراتيجية النمو الاقتصادي الاحتوائي كأحد ثلاثة بنود في أجندته الاستراتيجية لعام ٢٠٢٠، بهدف التخلص من الفقر في الدول الآسيوية والباسيفك وذلك للمساعدة في تقليل الفقر وتطوير ظروف المعيشة ونوعية الحياة (Zhuang 2010).

وتتبنى استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، المزج بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من خلال تحقيق نمو احتوائي يدمج بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعي الذي يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين وبين الأقاليم الجغرافية؛ ومن ثم، ترتكز الاستراتيجية على مفاهيم "النمو الاحتوائي المستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة" بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية، مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

ثالثًا: تعزيز تحقيق التنمية الاقتصادية

إن فكرة التنمية الاقتصادية لم تعد تتحقق بمجرد الزيادة في حجم رأس المال الصناعي الممثل في الآلات والتجهيزات المستوردة، أو بمجرد الزيادة في مساهمة رأس المال الصناعي في الناتج المحلي حيث عبرت مساهمات آرثر لويس "Arthur Lewis" في مطلع خمسينات القرن العشرين عن تلك الفكرة، التي تمثلت في أن النمو الاقتصادي يتحقق كلما اتسعت النواة الصناعية الحديثة على حساب القطاع الزراعي والريفي لدرجة تكون قناعة بهذه الأفكار (Stephen Enke 1962)، التي تبلورت على النحو التالي:

١- منذ طرح مصطلح التخلف (Backwardness) بعد الحرب العالمية الثانية والذي تعدل إلى الأخذة في النمو (Developing)، تقلبت تلك المقاربات (Approaches) وذلك منذ ١٩٧٠ وما تلاه من عقود، وأصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية فرعًا من فروع المعرفة الإنسانية تخضع للحوار والإضافة والتعديل وانبثقت منها عدة مجالات مثل: النمو ومعدلاته؛ الفقر وتقليصه؛ ثمار التنمية وتوزيعها العادل؛ المساعدات الدولية وأثرها على نمو الدول؛ تغيرات المناخ وشحة المياه؛ الاندماج المتكافئ بين السياسة والاقتصاد؛ توازن الموارد وتدفقات رأس المال.

٢- على صعيد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية اهتمت المؤسسات الدولية المعنية بمجالاتها وتحدياتها وحلولها، فالبنك الدولي مثلاً عكف منذ ١٩٧٨ وحتى الآن على إصدار تقرير سنوي عن التنمية في العالم، ومن أمثلة رسائله المركزية: امكانات النمو لأجل الحد من الفقر ١٩٧٨؛ التغير الهيكلي وسياسة التنمية ١٩٧٩؛ الفقر والتنمية البشرية ١٩٨٠؛ التغير السكاني والتنمية ١٩٨٤؛ رأس المال الدولي والتنمية الاقتصادية ١٩٨٥، التمويل الحكومي والتنمية ١٩٨٨؛ نظم التمويل والتنمية ١٩٨٩؛ التنمية والبيئة ١٩٩٢؛ الاستثمار في الصحة ١٩٩٣، البنية الأساسية من أجل التنمية ١٩٩٤، المعرفة من أجل التنمية ١٩٩٩؛ جعل الخدمات تعمل من أجل الفقراء ٢٠٠٤؛ التنمية والجيل القادم ٢٠٠٧؛ الزراعة من أجل التنمية ٢٠٠٨؛ التنمية وتغير المناخ ٢٠١٠؛ إدارة الخطر من أجل التنمية ٢٠١٤.

٣- أيضا بدأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إصدار تقرير سنوي عن التنمية البشرية منذ ١٩٩٠ حتى الآن، وحذت مصر وكثير من دول العالم حذوه، وكانت تقارير التنمية البشرية في مستوياتها الثلاثة الدولية والقومية والقطرية تشكل حلقات من سلسلة متكاملة بحيث إن اختيار مواضيع التقارير ومسؤلية إعدادها مرهونين بقرار الجهة المسؤولة عن هذه المهمة. وقد قدمت هذه التقارير إضاءات وإشارات عن تحديات التنمية ومجالات العمل والسياسات المطلوبة وآليات تحقيقها بحيث تركز المفاهيم الجديدة للتنمية على أمن الأفراد بجانب أمن الدول؛ ومن ثم، قدمت هذه التقارير شرحا لظروف التنمية وتقرير الأولويات وبعض المضامين الحيوية (فجوة التنمية بين الدول الغنية والفقيرة: تعاظم الفقر، العجز الداخلي والخارجي) وبالمقارنة مع الدول الصناعية نجد أن الأخيرة تقع في موضع استقطاب احتوائي للتجارة والأموال والتكنولوجيا والثروة والدخول وأخيرا مسارات التنمية والتحديات البديلة.

٤- تعتبر دراسة موضوع التنمية الاقتصادية من الموضوعات الجديدة نسبيا وأكثرها شغفا وتحديا بين فروع الاقتصاد والاجتماع، فعلى الرغم من قبولها بحقيقة أن آدم سميث كان اقتصادي التنمية الأول في كتابه ثروة الأمم المنشور عام ١٧٧٦ الذي يعد أول معالجة للتنمية الاقتصادية، وأن موضوع التنمية حظى بدراسات منتظمة للمشاكل والمعالجات المتعلقة به في كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي ظهرت واضحة خلال العقود الستة الأخيرة (جورج جانت، ١٩٨٦)، فإن هناك فريق مازال باعتقاده أن اقتصادات التنمية ليست موضوعا متميزا شأنه شأن موضوعات: اقتصاديات العمل، والمالية العامة، والنقود والبنوك، كما تظهر واضحة ولكنها دمج متعاقب وتطبيقي لكل هذه الفروع، وقد لا يوافق المهتم باقتصادات التنمية على هذا التوصيف. ولكن يظل موضوع اقتصادات التنمية يأخذ مبادئ ومضمونيات من تلك الفروع بأشكال معدلة، حيث يظل موضوع اقتصادات التنمية من الموضوعات التي ترتقي بسرعة بسبب طبيعتها التحليلية ومقارباتها المنهجية.

٥- إن موضوع اقتصادات التنمية لا يضاهي اقتصادات الدول الرأسمالية ولا اقتصادات الدول الاشتراكية أو الاقتصادات الأخرى، إنها شئ مغاير بتوجهاته العامة

وتنوع خلفياته الثقافية ومشاكله المركبة التي تستدعي أفكارًا جديدة ومناهج مبتكرة (باسل البستاني، ٢٠١٥). ومن ثم، فإن منح جائزة نوبل في الاقتصاد لبعض المهتمين باقتصادات التنمية في الدول النامية هو اعتراف بعدالة الاهتمام بالموضوع والتحليل لمعلوماته وظروفه وتحدياته وأولوياته ومعالجاته وبدائل الحل، وذلك مثل: جائزة نوبل لسيمون كوزنتس "Simon Kuznets" لتفسيره التجريبي لأسس النمو الاقتصادي الذي أدى إلى رؤية جديدة في البنية الاقتصادية والاجتماعية وعملية التنمية وشروط النمو الاقتصادي الحديث ومتطلباته والعلاقة بين الدورات والنمو الاقتصادي وبين النمو السكاني والتغيرات في الدخل القومي ودخل الفرد وتوزيع الدخول عام ١٩٧١؛ وجائزة نوبل لآرثر لويس "Arthur Lewis" مناصفة مع ثيودر شولتز "Theodore Schultz" لبحثه الرائد في التنمية الاقتصادية مع الاهتمام الخاص بمشاكل الدول النامية عام ١٩٧٩؛ وجائزة نوبل لجونار ميردال "Gunnar Myrdal" لجهده في فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالتنمية عام ١٩٧٤ وهو صاحب بحوث حول ظروف ومشاكل التنمية وتفسيرها واستقصاء أسباب فقر الأمم في كتابه (الدراما الآسيوية عام ١٩٦٨) الذي يعد من كلاسيكيات التنمية، وعلى الرغم من أن ميردال اتهم بأن أعماله خارج نطاق الاقتصاد الصرف فإنه اعتقد بأن معالجة التنمية تتطلب معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية والسيكولوجية.

٦- وعلى ذلك تطور فكر اقتصادات التنمية ومقارباتها منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن، حيث ظهرت مجموعة من الاستراتيجيات أهمها: استراتيجية الهجوم على فقر العالم ١٩٧٠؛ واستراتيجية التنمية الريفية المتكاملة ١٩٧٥؛ واستراتيجية الاحتياجات الأساسية ١٩٧٨؛ واستراتيجية التنمية المستدامة ١٩٨٤؛ واستراتيجية التنمية البشرية ١٩٩٠؛ وأخيرًا استراتيجية النمو الاحتوائي التي تقدم فرصًا متساوية للأفراد خلال مراحل النمو الاقتصادي مع توزيع المنافع لكل شريحة من شرائح المجتمع، وتعتمد تلك الاستراتيجية على نماذج النمو الاقتصادي التقليدية مع تركيز خاص على عدالة الوصول للصحة ونوعية البيئة النظيفة والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والعمل، حيث تدمج بين محددات كلية "Macro" ومحددات جزئية

"Micro"، والاحتواء هنا يشير إلى التنوع Diversity، وأن كل فرد عضو في عملية التنمية، كما أشار إلى أن النمو الاحتوائي عملية طويلة الأجل فلا استدامة بدون نمو ولا نمو بدون استدامة، مع الأخذ في الاعتبار أن استدامة النمو الاقتصادي قد يصادفها عوامل خارجية مثل الفساد الحادث في الدول النامية وتدهور البيئة.

٧- ومن ثم، يمكن تعزيز تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

(١) تقديم فهمًا جديدًا ونظرة جديدة للتنمية الاقتصادية للدارسين تنبع من رصيد الفهم لمعالجات العقود السابقة للتنمية وتحابي تطلعات الأفراد في النهوض من براثن الفقر عن طريق فرص التشغيل العادلة والوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والسكن؛ ومن ثم، الوفاء باحتياجات الإنسان.

(٢) تقديم الأدوات والمهارات اللازمة (صياغة الأهداف، الوسائل، الإجراءات) للدارسين لتوصيف الظروف المحيطة بأوضاع التنمية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية من خلال القدرة على جمع المعلومات المتصلة بنواحي التنمية التي تمكن صناع التنمية من إدارة التنمية وذلك لوجود فرق بين الإدارة للتنمية وبين أجهزة الإدارة الأخرى مثل جهاز الشرطة وجهاز الدفاع وجهاز القضاء والتمثيل الدبلوماسي وغيره.

(٣) تقديم المهارات اللازمة لإدارة قطاعات التنمية مثل: إدارة الإنتاج الزراعي (وسائل التحديث، طرق التنظيم، الجوانب المؤسسية)؛ إدارة السياسة السكانية (وزن السكان في معادلة التنمية)؛ إدارة تنظيم الأسرة؛ إدارة التنمية للعملية التعليمية وثمن المعرفة وتكلفة الجهد والاعتبارات الإدارية والتنظيمية في تمويل التعليم؛ إدارة التنمية الإقليمية واللامركزية في التنمية الإقليمية؛ إدارة التنمية الريفية والحضرية التي تحقق شروط التبادل العادل بينهما؛ وإدارة المالية العامة المعتمدة على الذات؛ وإدارة البحث العلمي في ضوء الثورة الرقمية؛ والتنمية المستقلة في مواجهة منهج المعونات والاستثمارات الأجنبية؛ وإدارة البيئة في ضوء تغيرات المناخ العالمية وندرة المياه وغيرها.

(٤) الارتقاء بمهارات دارسي التنمية الاقتصادية وذلك من خلال القيام بالمسوح الميدانية ودراسة الأقاليم والمناطق الداخلية وإعداد دراسات حالة "Case Studies" تقوم على تقديم خصوصية المكان والمحيط البشري المجاور وتمايزات كل منهما في ضوء أرصدة النظريات والتفسيرات التنموية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية:

١- إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧).

٢- ـــــــــــــ، تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادي السائد وعرض لبعض مقاربات التطوير، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٣١ (القاهرة، معهد التخطيط القومي، يونية ٢٠١٢).

٣- أحمد الأشتر، الاقتصاد الكلي (القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

٣- أحمد محروش الدرش، "التخطيط بالمشاركة (التخطيط الديموقراطي) التجربة المصرية"، في ندوة بعنوان: الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، مايو ٢٠٠٣).

٤- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الاقتصاد الأخضر (نيروبي، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة - المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ٢٠-٢٢ فبراير ٢٠١٢).

٥- باسل البستاني، جدلية منهج التنمية البشرية المستدامة منابع الفكر وموانع التمكين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو ٢٠٠٩).

٦- ـــــــــــــ، نحو رؤية تنموية عربية: الإطار الفكري والتحليلي (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).

٧- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (نيروبي، ١٦ نوفمبر ٢٠١١).

٨- جورج جانت، إدارة التنمية: مفهومها - أهدافها - وسائلها، ترجمة، منير لبيب موسى (القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦).

٩- جون كينيث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سبتمبر ٢٠٠٠)

١٠- راي كانتربري، موجز تاريخ علم الاقتصاد مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب، ترجمة، سمير كريم (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١١).

١١- رلي مجدلاني، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر الإطار المفاهيمي، الجهود العالمية وقصص النجاح، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٠.

١٢- شكيب بن موسى، الاقتصاد الأخضر في المغرب، مجلة البيئة والتنمية، أيلول ٢٠١٢.

١٣- عبد الرحمن يسري، مساهمة الفكر الكلاسيكي في التحليل الحديث للتنمية الاقتصادية (لبنان، جامعة بيروت العربيةبم ١٩٧٤).

١٤- عبد الكريم بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية (دمشق، دار القلم، ١٩٩٩).

١٥- مروة ممدوح سيد مصطفى، أسلوب التخطيط بالمشاركة والتنمية الاقتصادية: إمكانية التطبيق على الحالة المصرية، رسالة ماجستير (القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١).

١٦- ميشيل بو، جيل دوستاير، تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز. ترجمة: حليم طوسون (القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٧).

١٧- و. روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي (دمشق، شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، العدد ١٨، أبريل ١٩٦٢).

١٨- ورشة عمل "التحول نحو الاقتصاد الأخضر في مصر"، وزارة الدولة لشئون البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فندق سيتي ستارز إنتركونتيننتال، ٢٠١٣.

١٩- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ الغاية- المحاور الرئيسية- الأهداف- مؤشرات القياس (القاهرة، وزارة التخطيط، ٢٠١٥).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- A. M. Endres, Neoclassical Microeconomic Theory (USA: Routledge, Frist Published, 1997).

2- Albert Hirschman, The Strategy of Economic Development (New Haven: Yale University Press, 1958).

3- Amartya Sen, Development as Freedom (New York: Oxford University Press, 1999).

4- Dani Rodrik, One economics, many recipes: Globalization, Institutions and Econpmic Growth (United Kingdom: Princeton University Press, 2007).

5- Daron Acemoglu, The modern theory off economic growth (United Kingdom: Princeton Universtiy Press, 2009).

6- E.M. Burke, A Participatory Approach to Urban Planning (New York: Human Sciences Press, 1981).

7- Gunter Pauli, The Blue Economy, 10 years, 100 innovations, 100 million jobs, Report to Club of Rome, 2009.

8- Henry Sanoff, Community Participation Methods in Design and Planning (New York: John Wiley & Sons Inc., 2000).

9- John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money (India: Nice Printing Sahibabad, U. P., 2008).

10- John Stuart Mill, Utiliarianism (London: Longmans, 1963).

11- L. W. Milbrath, Political participation: How and why do people get involved in politics (Skokie: Rand McNally, 1965).

12- Paul M. Rome, Increasing Returns and New Developments in the Theory of Growth, NBER Working Paper No. 3098, Issued in September 1989.

13- R. Cohen, Psych City: A Simulated Community (New York: Pergamon, 1973).

14- Ragnar Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries (New York: Oxford University Press, 1961).

15- Richard Samans & others, Inclusive Growth and Development Report 2015 (Geneva: World Economic Forum, 2015).

16- Roymond Williams, Socialist ideology - Marxist (New York: Oxford University Press, 2009).

17- Saidou Baba Oumar & other, International Dependency and the Economic Development of less Advanced Countries, International Business Research (Canda: Canadian Center of Science and Education, Vol. 8, No. 6, 2015).

18- Samwel Holdander, The Economics of Thomas Rebert Maltus (London: University of Toronto press, 1997).

19- Shahiol Yusuf, Development Economics through the Decades, The World Bank (Washington, D. C, 2009).

20- Stephen Enke, Economic Development with Unlimited and Limited Supplies of Labor, Oxford Economic, Vol. 14, No. 2, 1962.

21- Stephen Enke, Economic Development with Unlimited and Limited Supplies of Labor, Oxford Economic, Vol. 14, No. 2, 1962.

22- Suryana rayana, Inclusive Growth: A Sustainable Perspective (Mumbai: Indira Gandhi Institute of Development Research Goregaon East, 2013).

23- Torado Michael & Smith Stephen, Economic Development (New York: Addison Wesley, 2009).

24- W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto (Cambridge: Cambridge University Press, 1960).

Economic Development in View of Concepts and Modern Theories: Egypt as a Model

This paper deals with three axes. The first axis revolves around some ideas and theories related to the development and economic growth of the early thinkers. The second axis revolves around some modern concepts and theories in the development and economic growth and their application in Egypt. While the third axis revolves around boosting the economic development. The study noted that a new understanding with a new perspective on economic development of learners must be generated from the understanding of past decades of development. It also favors the aspirations of individuals to rise out of poverty through equitable employment opportunities, access to health, education and housing services, and thus, meet human needs.

Key words : Economic Development - Economic Growth - Development Theory and Economic Growth - Participatory Planning - Green Economy - Blue Economy - Sustainable Development - Independent Development - Integrated Development - Inclusive Sustainable Growth - Sustainable Development Strategy: Egypt 2030 Vision.